أوراق البدائل

تحويل المجتمع المدني إلى حركة مجتمعية

محمود كمال

محرر اقتصادي بجريدة الشروق

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

تحويل المجتمع المدني إلى حركة مجتمعية

مصر في المرحلة الانتقالية: خبرات من دول الرفاهة

(ورشة عمل)

محمود كمال

محرر اقتصادي بجريدة الشروق

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام ٢٠٠٨ وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت ٣٠٧٤٣)

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية

وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أيا من شركائه

قائمة محتويات

مقدمة عن الوضع في مصر ٣

الاستراتيجيات والخطط الأساسية لمواجهة التحديات ٥

ربط منظمات المجتمع المدني باحتياجات المجتمع ٦

حماية استمرارية منظمات المجتمع المدني ٧

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٦١٨ / ٢٠١٢

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمة عن الوضع في مصر

يُعرف المجتمع المدني: بالمجتمع الذي يشغل المجال بين السوق والدولة، وتعتبر مصر من الدول العريقة فيما يخص المجتمع المدني فنشأة منظمات المجتمع المدني في مصر بدأت في عهد محمد علي حيث أُنشئت أول منظمة غير حكومية في مصر في عام ١٨٢١ وكانت الجمعية اليونانية، وفي عام ١٨٧٥ تم إنشاء الجمعية الجغرافية، ثم تم تأسيس سلسلة من الجمعيات الخيرية "الإسلامية والمسيحية" لمواجهة التبشير الغربي والدفاع عن القضية الوطنية وتم تمويلها عن طريق التبرعات الوقفية، وساهمت هذه الأوقاف في إنشاء العديد من المؤسسات لخدمة المصريين منها مستشفى العجوزة عن الجمعية الخيرية الإسلامية ١٨٧٨، ومدرسة المساعي المشكورة في المنوفية عن جمعية المساعي الخيرية القبطية ١٨٨١، وجامعة القاهرة ١٩٠٨ بوقفية من إحدى الأميرات المصرية، واستمر التطور وظهرت العديد من النقابات بداية من نقابة المحامين ١٩١٢، والأطباء والصحفيين والمهندسين في الأربعينيات من القرن الماضي، حتى أن عدد الجمعيات قبل ثورة ١٩٥٢ تجاوز الـ١٠٠٠ جمعية[١]، ولكن ثورة ١٩٥٢ نتج عنها إحلال دولة الرعاية محل مبادرات الرعاية الفردية.

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت فترة التحول الاقتصادي وانحصار دور الدولة وبالتالي ظهر دور قوي للمجتمع المدني، وتضاعف عدد منظمات المجتمع المدني من ٧٥٩٣ عام ١٩٨٥ إلى ١٦ ألف عام ١٩٩١.

واستمر عدد الجمعيات الأهلية في تزايد حتى اقترب من حاجز الثلاثين ألف جمعية ومنظمة قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أن ما تعرضت إليه هذه الجمعيات من قيود - قانونية "قانون ٢٠٠٢ لتنظيم الجمعيات الأهلية" وأمنية "خاصة أمن الدولة" وتمويلية- منعتها من قيادة العمل العام أثناء الثورة أو بعدها، وخاصة المنظمات المهنية والحقوقية التي غالبا ما تكون أكثر عرضة للتقييد القانوني، حيث تعتبر من وجهة النظر الحكومية منظمات مشاكسة، بخلاف المنظمات الخيرية والمنظمات ذات التوجه الخدمي التي تتسم بأنها منظمات تقليدية ومسالمة.

ورغم تأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني بعد الثورة إلا أنها ما زالت تواجه نفس الإشكاليات القديمة، بالإضافة لعدم تحقيقها نجاحا مقبولا فيما يتعلق بالتأثير على القرارات الحكومية أو بالتواصل مع المواطنين، وهو ما ظهر بشكل صارخ في أزمة "التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية"، حيث قامت قوات الامن بمداهمة مقرات العديد من المنظمات الحقوقية، ولم تظهر اعتراضات شعبية ملحوظة على هذه المداهمات بل وصل الحد لخروج دعوات تطالب بالاستغناء عن المعونة الأمريكية "لأنها تُنفق على هذه المنظمات" مدعومة باستطلاعات الرأي الحكومية والدولية، فعلى سبيل المثال أظهر موقع استطلاعات الرأي الأمريكي "جالوب" أن ٨٥٪ من المصريين يرفضون إرسال الولايات المتحدة دعم مباشر للمجتمع المدني المصري[٢].

---

(١) أماني قنديل، ٢٠٠٦، المجتمع المدني والدولة في مصر، دار المحروسة للنشر، القاهرة، ص٢٥- ٤٢.

(2)http://www.gallup.com/poll/153512/egyptian-opposition-foreign-aid-increase.aspx, March 29 2012, Egyptian opposition to U.S and other foreign aid increase.

وتواجه منظمات المجتمع المدني عدة تحديات حتى تستطيع القيام بدورها التنموي في المجتمع المصري أهمها:

١. نقص المعلومات الحكومية وربما تضاربها في بعض الأحيان، وهذا غير مرتبط فقط بالسياسات الحكومية المتبعة أو بالبيانات المتعلقة بالتنمية البشرية، بل البيانات المتعلقة بالجمعيات نفسها، ففي عام ٢٠٠٧ أشارت أرقام وزارة التضامن الاجتماعي إلى أن إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر ٢١ ألف و٥٠٠، بينما نشر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية نتائج المسح الذي أجراه على جميع المحافظات من خلال مديريات التضامن الاجتماعي أن عدد الجمعيات هو ١٥ ألف ١٥٤ جمعية بفارق أكثر من ستة آلاف[٣]، وفي الأرقام الصادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء في نهاية عام ٢٠١١ فإن عدد الجمعيات أقل من ٢٩ ألف جمعية[٤] بينما ذكرت وزيرة التضامن التأمينات والشئون الاجتماعية في حوارها مع جريدة الجمهورية في فبراير ٢٠١٢ أن عدد الجمعيات هو ٣٧ ألف جمعية[٥]. "أنظر شكل ١"

٢. عدم ارتباط التوزيع الجغرافي لهذه المنظمات مع متطلبات المجتمع من التنمية، بل على النقيض تُظهر بيانات الجمعيات الأهلية أن المحافظات الأدنى في مؤشر التنمية البشرية هي المحافظات الأدنى من حيث نصيب الفرد من الجمعيات الأهلية، فبينما تؤكد البيانات الحكومية أن محافظات الصعيد هي الأقل في مؤشر التنمية البشرية تحصل هذه المحافظات تقريبا على نصف نصيب محافظات وجه بحري من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٧، ولم يتحسن وضع الصعيد ما بعد ثورة يناير، إنما إزدادت "مركزية" إنشاء الجمعيات فحصلت القاهرة على جزء من نصيب الوجه البحري في نهاية عام ٢٠١١. "أنظر شكل ٢، ٣".

٣. انخفاض درجة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، حيث تنعدم تقريبا نسبة التشبيك بين هذه المؤسسات.

٤. عدم التحديد الواضح للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة وهو ما يعرقل هذه المنظمات عن القيام بدورها في التأثير على السياسات العامة للدولة، وهذا يرجع للقيود التي سبق ذكرها.

---

(٣) هبة حندوسة وأخرون، ٢٠٠٨، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ٦٢

(٤) قواعد بيانات مركز معلومات مجلس الوزراء

(٥) نجوى خليل وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية، ١٥/ ٥/ ٢٠١٢، حوار مع جريدة الجمهورية، القاهرة

شكل ١: الفرق بين تقديرات عدد الجمعيات الأهلية بين وزارة التضامن ومديرياتها

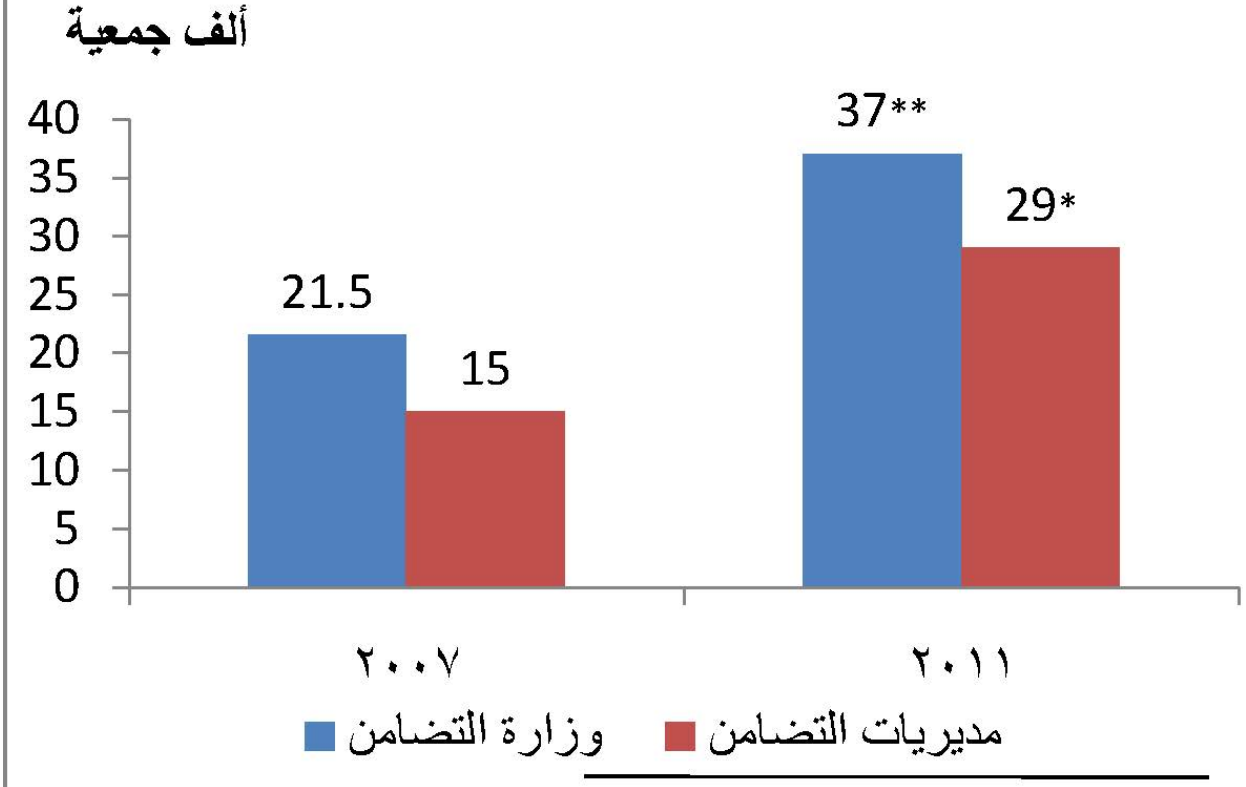

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨

* بيان مركز معلومات مجلس الوزراء عن الجمعيات الأهلية في نهاية ٢٠١١

**حوار نجوى خليل وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية لجريدة الجمهورية الثلاثاء ١٥/ ٥/ ٢٠١٢

شكل ٣: التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية ٢٠١١

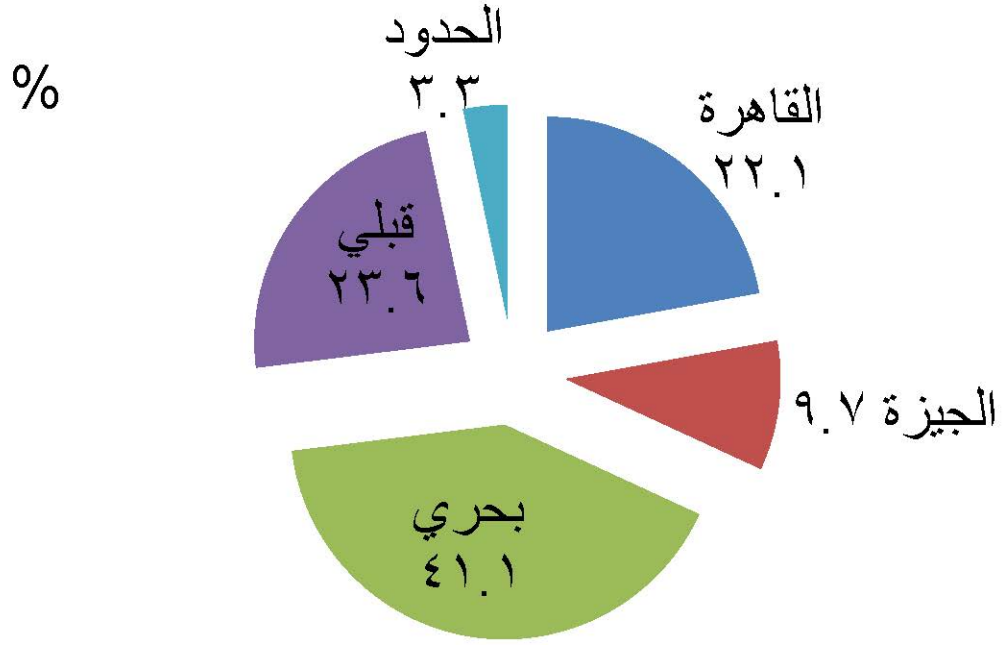

المصدر: بيان مركز معلومات مجلس الوزراء عن الجمعيات الأهلية في نهاية ٢٠١١

شكل ٢: التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية ٢٠٠٧

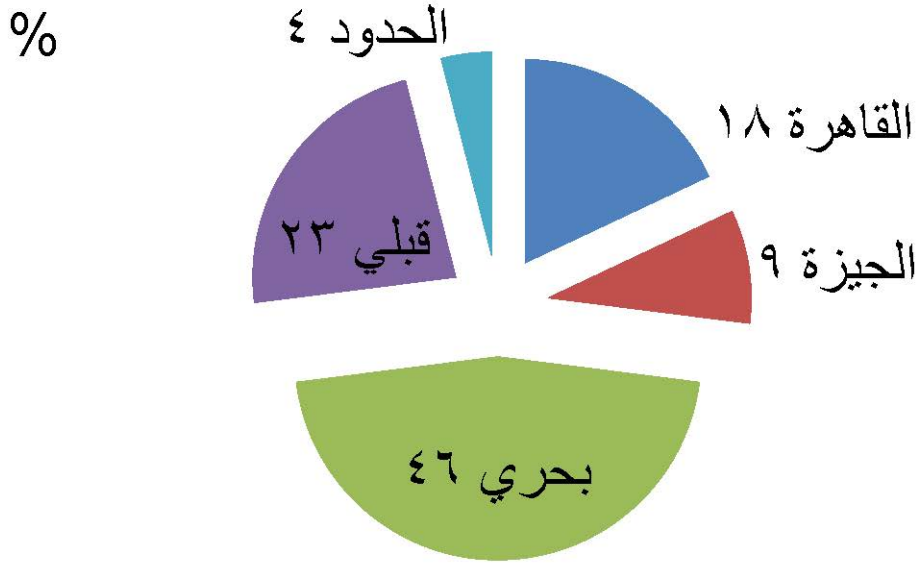

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨

الاستراتيجيات والخطط الأساسية لمواجهة التحديات

يُعتبر الدور الأساسي للمجتمع المدني هو التأثير في السياسات العامة فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وتأثيراتها على بعض قطاعات المجتمع، أو حماية هذه القطاعات من هذه التأثيرات، لأن الدولة في الغالب ستعطى الأولوية لتنفيذ سياساتها مع اهتمام أقل بالمتضررين من هذه السياسات، وهناك استراتيجيات أساسية لقيام المجتمع المدني بهذا الدور:

حماية المتضررين من التحولات السياسية والاقتصادية:

الدراسة الجيدة لسياسات وخطط الحكومة، وتحديد الاطراف المتضررة ودعمها: وهذا هو الدور الأساسي للمجتمع المدني وهو سد الفجوة بين الحكومة والسوق، فعلى سبيل المثال في حالة خطة الرئيس محمد مرسي لأول ١٠٠ يوم لتحسين أوضاع "الأمن والوقود والمرور والخبز"، لابد من الاهتمام بالمتضررين من هذه الخطة مثل الباعة الجائلين وبائعي الأنابيب الذين تم قطع أرزاقهم، وجامعي القمامة، والاهتمام بحقوق المسجونين "حقوق الإنسان" لأن في الغالب ستحاول الشرطة بسط سيطرتها على الشارع عن طريق البطش، وهو ما تم في حالات موثقة لفض اعتصامات وتعذيب وصولا للقتل "في سوهاج والدقهلية"، والأدوات الرئيسية لمواجهة هذا التحدي هي:

١. الدراسة المسبقة لخطط الحكومة.
٢. تحديد قنوات اتصال بالمتضررين.
٣. إعداد خطط "بديلة أو موازية" لخطة الحكومة.
٤. دعم المتضررين في تشكيل كيانات "نقابات أو جمعيات" للدفاع عن حقوقهم.
٥. يمكن الربط مع توجهات الحكومة واحتياجاتها "فالعلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني ليست علاقة صراع دائم" مثل تنظيم المحليات أو إنشاء منظمات غير هادفة للربح لتوفير إسكان رخيص، وبهذا توفر ميزانية الإسكان على الدولة "يبلغ نصيب الإسكان من موازنة الدانمارك مابين ١: ٢٪، نتيجة وجود منظمة غير هادفة للربح تقوم ببناء المساكن وتمليكها أو تأجيرها للمواطنين".
٦. إعداد أوراق دعم قرار للحكومة والمجلس النيابي، وهذا النموذج موجود في مصر في مؤسسات "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" في المجال الحقوقي، و"منتدى البدائل" في المجال السياسي، وهناك جمعية "نهضة وتعدين" الناشطة في مجال حماية الثروة التعدينية.

ربط منظمات المجتمع المدني باحتياجات المجتمع

وهذا يأتي عن طريق معرفة احتياجات المجتمع أولا، ثم ربط منظمات المجتمع المدني بهذه الاحتياجات: والأدوات الرئيسية لمواجهة هذا التحدى هي:

١. الضغط من أجل قانون حرية تداول المعلومات حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من معرفة الصورة الحقيقية للمجتمع من حيث وضع التنمية البشرية "الحصول على خرائط الفقر والبطالة والجهل"، أو قياس المشاركة السياسية "فوفقا للجنة العليا للانتخابات هناك قرى لا تصوت فيها المرأة أو قرى لا يصوت فيها رجال أو نساء"، بالإضافة لمعرفة قدرة الجمعيات من حيث العدد والتمويل على تحسين هذه الصورة.

٢. إنشاء "مركز معلومات الجمعيات الأهلية" يعتمد على البيانات الحكومية مع إجراء الاستطلاعات والمسوح، ويقترح أن يكون بمثابة وكيل محلي للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين "سيفيكس": تحالف يضم المنظمات المانحة والمتلقية.

٣. دعم الدولة إنشاء الجمعيات الأهلية في المناطق المحرومة من أجل إعادة توزيع الجمعيات الأهلية وفقا لحاجات المواطنين على المحافظات الأكثر تضررا "بدلا من الوضع المقلوب في مصر".

حماية استمرارية منظمات المجتمع المدني

وهذا يأتي عن طريق توفير التمويل المستمر والمتطوعين والتنسيق مع المنظمات الأخرى: والأدوات الرئيسية لمواجهة هذا التحدي هي:

١. إعادة الاعتماد على نظام الوقف الخيري الذي كان أساس تحقيق أهم إنجازات المجتمع المدني في مصر "جامعة القاهرة وغيرها"، وإن كانت الدولة سيطرت على الأوقاف، فهناك العديد من الدعوات التي طالبت بالرجوع إلى هذا النظام "ومنها حملة عبد المنعم أبو الفتوح الرئاسية".

٢. التنسيق والربط بين المنظمات الحقوقية والبحثية "التي تجد صعوبة في التمويل المحلي"، والمنظمات الخيرية، فخدمات الإسكان والتعليم تحتاج للأبحاث وتبادل الخبرات الدولية والضغط على الحكومة من أجل دعمها.

٣. التنسيق مع الإعلام خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، للحفاظ على أرضية من المستفيدين والمروجين والمدافعين عن المجتمع المدني.

٤. الاهتمام بمفهوم تمكين المواطنين وليس رعايتهم عن طريق تشكيل شبكات أمان اجتماعي ونقابات تدافع عن نفسها وعن المجتمع المدني.

٥. لحل مشكلة ضعف التطوع يفضل الاعتماد على أصحاب المصالح، كما في جمعيات حماية المستهلك ونقابات العمال، وعلى سبيل المثال فجمعية نهضة وتعدين تعتمد على العاملين في مجال التعدين في إدارتها، ويمكن للجمعيات الأهلية أن تعتمد في جزء من هيكلها الإداري على المستفيدين، على أن تقوم بتوفير التدريب اللازم لهم "هذا الاقتراح منتشر في الدانمارك في مراكز تأهيل المدمنين ومطاعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من المؤسسات".